الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

كلمة

السيدة وزير مفوض/ إيناس الفرجاني

مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة

في

الاجتماع الحادي عشر

لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

الأمانة العامة، 14-2025/5/15

السيـدات والســادة أعضاء عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء،

السيدة الدكتورة/ حنان حمدان – ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية،

السيدة/ سحر الجبوري – رئيسة مكتب ممثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القاهرة،

الحضور الكريم،،

يسعدني أن أرحب بكم في بداية الاجتماع الحادي عشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، والذي يركز اليوم على المستجدات بشأن عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى العالمي والإقليمي، وهو أحد أهم الملفات التي نعمل عليها في مجال "اللجوء" بالتعاون مع شركائنا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذين نَشرُف بتواجدهم معنا اليوم، وذلك إيماناً منا بأن العمل على تنفيذ الأهداف الأربعة للاتفاق العالمي للاجئين، وخاصةً الهدف الأول الخاص بتخفيف الضغوط على البلدان المستضيفة؛ والهدف الرابع الخاص بدعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة، هو السبيل لتحسين أوضاع اللاجئين والدول والمجتمعات المستضيفة لهم.

ومن دواعي الأسف أن ينعقد اجتماعنا هذا في ظل استمرار تفاقم أوضاع اللاجئين وتعقيدها في منطقتنا العربية، في ضوء طول أمد بعض الأزمات واشتعال أخرى جديدة في دول هي في الأصل كانت تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين. فالمنطقة العربية تحتل مكاناً كبيراً على خريطة اللجوء على مستوى العالم، حيث تستضيف وفقاً لبعض التقديرات ما يصل لأكثر من 12 مليون لاجئ (معظمهم غير مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، من بينهم 5.9 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا. وتعاني معظم الدول العربية المستضيفة من أزمات اقتصادية ومن قلة وضعف الموارد، مما يؤثر سلباً ليس فقط على اللاجئين والنازحين وإنما على المجتمعات المضيفة كذلك، ويؤدي إلى العديد من المشكلات والتوترات الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتراجع التمويل الدولي اللازم للاجئين وللمنظمات الإنسانية التي تقدم مختلف أشكال الدعم لهم، وخاصةً الأونروا

والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب غياب الحلول السياسية التي تنهي أسباب اللجوء.

ومن هنا تبرز أهمية التمسك بالعمل على تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين، وتكريس الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لحالات اللجوء الكبيرة، وتفعيل مبادئ تقاسم الأعباء والمسؤوليات من جانب مختلف الفاعلين في المجتمع الدولي لتحسين حماية ومساعدة اللاجئين ودعم البلدان والمجتمعات المضيفة.

وحرصاً على التحضير الجيد للمشاركة العربية في أعمال اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى التي تعقد مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات بهدف إجراء استعراض منتصف المدة، وتيسير عملية التقييم الدورية، تم تخصيص هذا الاجتماع لمناقشة الموضوع، كما تعتزم الأمانة العامة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقد اجتماع تشاوري وورشة عمل تدريبية في أكتوبر/ تشرين أول القادم، تمهيداً للمشاركة الفعالة في الاجتماع الثاني للمسؤولين رفيعي المستوى الذي سيعقد بجنيف في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر/ كانون أول 2025.

وتأتي هذه الجهود في إطار التعاون المستمر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ظل الشراكة التي تربطنا منذ فترة طويلة والتي عُزِزَت بتوقيع اتفاق تعاون في عام 2000 ثم مذكرة تفاهم في عام 2017. ونحن نحرص على التعاون والتنسيق في كل ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين منذ اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، وذلك من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة والاجتماعات التشاورية والتنسيقية، والتي يمكن لحضراتكم التعرف عليها بالتفصيل من خلال الاطلاع على ورقة المعلومات الموجودة أمام حضراتكم.

السيدات والسادة،،

ينعقد اجتماعنا هذا بالتزامن مع إحياء الذكرى السابعة والسبعين للنكبة.. ولا يمكن، ونحن نناقش قضايا اللجوء، أن نغفل الممارسات الإسرائيلية المستمرة في حق الشعب الفلسطيني وعدوانها الغاشم على قطاع غزة والضفة الغربية، في انتهاك صارخ لكل قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فقد خلف عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 7 أكتوبر / تشرين الأول 2023 وحتى يوم 6 مايو/ أيار

2025 أكثر من 53,500 شهيد، 125 ألف جريح، و2 مليون نازح، وأكثر من 173 ألف مبنى متضرر، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

واسمحوا لي أن أُشير هنا إلى قيام معالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط بالتأكيد على أن الحروب التي تشنها إسرائيل على كل من الأرض الفلسطينية المحتلة وبالذات في قطاع غزة، ولبنان وسوريا قد دخلت مرحلة جديدة من العربدة الكاملة وتعمُد خرق الاتفاقات الموقعة واستباحة الدول وقتل المزيد من المدنيين، وأن ما تمارسه إسرائيل من قتل يومي واسع وتهجير لمئات الآلاف داخل القطاع هو مرحلة جديدة غير مسبوقة من الوحشية والتجرد من الإنسانية، محذراً من عواقب العجز العالمي أمام هذا الاجتراء الذي يمارسه الاحتلال ضد كل ما يمثله القانون الدولي من معانٍ وضوابط.

فجامعة الدول العربية لها موقف واضح تشدد عليه باستمرار في مختلف المناسبات والمحافل يرفض كل الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين داخل أرضهم أو إلى خارجها، وفرض الحصار عليهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، ويؤكد على حقوقهم غير القابلة للتصرف من تقرير المصير وحقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم التي شردوا منها والتعويض بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، وكذلك على التفويض الأممي الممنوح لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بموجب قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، والتأكيد على تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسئولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى رفض التحرك من أي طرف لإسقاط حق العودة ورفض محاولات التوطين أو تصفية وكالة الأونروا، أو استبدالها، خاصةً في ظل حرب الإبادة الجماعية، والمجاعة في قطاع غزة، ودورها الحيوي كشريان حياة للملايين من اللاجئين، ورفض محاولات ما يسمى بإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني ووضعه القانوني. ودعوة المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم والمستدام للأونروا بما يمكنها من مواصلة القيام بولايتها وتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتفادي انهيار خدماتها، حتى إنهاء معاناة اللاجئين وتمكينهم من حقوقهم الفردية والجماعية، وخاصةً العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، وجبر الضرر.

وفي هذا الوقت تحديداً، وفي ظل ما تواجهه الأونروا من تراجع حاد في التمويل، مما يؤثر بشكل كبير على قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، بل ويهدد وجودها ذاته، يجب علينا جميعاً أن نقف خلف الأونروا وندافع عن وجودها ونعمل على حشد الدعم المالي وتأمين تمويل مستدام لها لضمان استمرار تقديم خدماتها الحيوية التي لا بديل ولا غنى عنها للاجئين الفلسطينيين في ظل هذه التحديات المتزايدة. والأونروا بتشريفها بالحضور معنا اليوم في هذا الاجتماع ستكون أقدر مني بالحديث عن الوضع في غزة والضفة وباقي مناطق عملها وأهمية الدور الذي تقوم به في هذه المرحلة الدقيقة.

وفي هذا السياق، أود أن أُشير إلى قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مطلع هذا الشهر بتقديم مُرافعتها الشفهية أمام محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري بشأن التزامات إسرائيل تجاه أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما وكالة الأونروا التي قامت إسرائيل بحظر أنشطتها في الأراضي المحتلة.

وختاماً، أتمنى أن يشهد هذا الاجتماع نقاشاً مثمراً وأن تمثل جلساته المختلفة فرصة للاطلاع على المستجدات والتعرف على أفضل التجارب والممارسات. وأتطلع إلى اعتماد الوثائق المتوقع صدورها غداً. كما أنتهز هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع التشاوري الذ ي تعتزم الأمانة العامة عقده بالتعاون مع المفوضية في أكتوبر/ تشرين أول القادم، وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى الوطني لضمان المشاركة الفعالة بأعلى مستوى ممكن في اجتماع المسئولين رفيعي المستوى المزمع عقده بجنيف في ديسمبر/ كانون الأول 2025، وعرض جهودها وأولوياتها الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين، وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019 والمنتدى العالمي الثاني في عام 2023.

أشكركم وأتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح والتوفيق،،

L.azzam